

معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني JCPA

توفيق حسن عبدالجليل، أحمد حسن ظاهر *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، وعلاقة هذه المعوقات بالمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي، والخبرة العملية، والجنس، ونوع الجامعة التي تخرّج منها أفراد العينة). ولتحقيق غايات البحث تم تصميم استبانة ورّع (120) منها على المتقدمين لامتحان شهادة محاسب قانوني أردني. وتم استعادة (96) استبانة قابلة للتحليل الإحصائي، بمعدل استجابة (80%). وقد أجريت الاختبارات الإحصائية اللازمة بمستوى ثقة (95%) لاختبار الفرضيات. أظهرت النتائج وجود أهمية ذات دلالة إحصائية، عند مستوى ثقة 95%، لكل محور من محاور معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني (صعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته). واعتبر أفراد العينة، المتقدمون للامتحان، أن عدم تحديد نطاق الامتحان هو المعوق الأول لاجتيازه، يليه عدم وجود مراجع محددة لمادة الامتحان، وتغيّر التشريعات والقوانين باستمرار. كما اعتبر أفراد العينة، المتقدمون للامتحان أن بيئة الامتحان (قاعات، مراقبة...)، وتوقيت عقده، وعدم حضور دورات CPA لا تُشكّل معوقات لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، وأضاف أفراد العينة بأنهم يولون اهتماماً للنجاح في الامتحان. ولم تُظهر النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين إجابات أفراد العينة المتقدمين للامتحان حسب المؤهل العلمي، والجنس، ونوعية الجامعة المتخرج منها أفراد العينة في كافة محاور اجتياز الامتحان. ولم تُظهر النتائج أيضاً وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين إجابات أفراد العينة تبعاً للخبرة العملية حول صعوبة الامتحان أو الاستعداد له، بينما أظهرت النتائج فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين إجابات أفراد العينة تبعاً للخبرة العملية حول بيئة الامتحان.

الكلمات الدالة: محاسب قانوني أردني، مهنة تدقيق الحسابات في الأردن، امتحان شهادة محاسب قانوني أردني JCPA.

المقدمة

القانونية للحصول على ترخيص فتح مكتب تدقيق حسابات، بالإضافة إلى ممارسة العديد من الوظائف ومن أهمها وظيفة المدير المالي للشركات المساهمة.

ويؤمن غالبية العاملين في مجال المحاسبة والتدقيق بأهمية تنظيم مهنة المحاسبة والحصول على عضوية الجمعيات المهنية (Charron, K. and Lows, D., 2009)، للحصول على المزايا العديدة المتأتية من ترخيص مزاول مهنة. وتُعتبر الامتحانات المهنية من وجهة نظر أرباب العمل بمثابة شهادة ضمان جودة لأغراض تعيين المحاسبين القانونيين وترقيتهم (Snyder, A., 2004).

ويتكون امتحان مزاول مهنة المحاسبة القانونية الأردني من ورقتين، الورقة الأولى (التشريعات)، وتشمل التشريعات الأردنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق، بما في ذلك الأنظمة والتعليمات والقرارات المتعلقة بها وتُغطي حالياً (16) قانوناً، ومنها قانون التجارة، وقانون الشركات، وقانون البنوك، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون الضرائب. وتشمل الورقة الثانية (المحاسبة والتدقيق) معايير الإبلاغ المالي الدولية في التقارير المالية، ومعايير المحاسبة المالية الدولية، ومعايير التدقيق

يهدف قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية في الأردن رقم 73، والصادر عام 2003، لرفع مستوى مهنة تدقيق الحسابات، وتلبية البيانات المحاسبية لرغبات الأطراف ذات العلاقة. ويغطي امتحان شهادة محاسب قانوني أردني مواضيع المحاسبة المالية، ومحاسبة التكاليف، والمحاسبة الإدارية، والنظرية المحاسبية، ومعايير التدقيق الدولية، ومعايير المحاسبة الدولية، ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، والتشريعات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة القانونية. ويؤهل امتحان شهادة محاسب قانوني أردني الناجح فيه لممارسة مهنة التدقيق.

ويتطلب قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (32) لعام 1985، والقانون المؤقت لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003 اجتياز امتحان مزاول مهنة المحاسبة

* كلية الأعمال، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2014/5/27، وتاريخ قبوله 2014/7/14.

تدني نسبة النجاح فيها، حيث لا تتجاوز في حدها الأقصى نسبة 22% من المتقدمين للامتحان في أي من الورقتين. ويُظهر الجدول (1) عدد المتقدمين للامتحان، وعدد الناجحين فيه، ونسبة النجاح في كلٍّ من الورقتين في الدورات من 2009/6 إلى 2013/12.

الدولية، ومحاسبة التكاليف، والمحاسبة المالية والإدارية، ومحاسبة الضرائب، وأنظمة المعلومات المحاسبية. وتقع مسؤولية عقد الامتحان على عاتق كلٍّ من ديوان المحاسبة، والهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة معاً. **مشكلة الدراسة**
يُلاحظ المتتبع لامتحانات مزاوله مهنة التدقيق في الأردن

الجدول (1)

نتائج امتحان شهادة محاسب قانوني أردني

دورة الامتحان	الورقة	عدد المتقدمين	عدد الناجحين	نسبة النجاح
2013/12	1	100	9	9%
	2	152	6	3.9%
2013/6	1	117	9	7.7%
	2	185	10	5.4%
2012/12	1	125	18	14.4%
	2	179	10	5.6%
2012/6	1	136	21	15.4%
	2	186	20	10.8%
2011/12	1	131	10	7.6%
	2	176	9	5.1%
2011/6	1	139	21	15.1%
	2	197	26	13.2%
2010/11	1	106	23	21.7%
	2	201	21	10.4%
2010/1	1	183	18	9.8%
	2	127	27	21.3%
2009/6	1	164	13	7.9%
	2	234	22	9.4%

المصدر: سجلات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين للسنوات من 2009 إلى 2013

المؤهل العلمي، والخبرة العملية، والجنس، ونوعية الجامعات التي تخرج منها أفراد العينة (حكومية، وخاصة)؟
ج. ما طرق التغلب على معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني من وجهة نظر الأطراف المختلفة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، بالإضافة إلى معرفة مدى اتفاق آراء المتقدمين للامتحان حول فقرات صعوبته، والاستعداد له، وبيئته، حسب المؤهل العلمي، والخبرة العملية، والجنس، ونوعية الجامعات التي تخرج منها أفراد العينة (حكومية، وخاصة).

ويتبين من الجدول أن نسبة النجاح في الورقة الأولى للدورات المبيّنة قد تراوحت بين 7.6% إلى 21.7%، بينما تراوحت نسبة النجاح في الورقة الثانية للدورات المبيّنة بين 3.9% إلى 21.3%. وتطرّح هذه النتائج التساؤل عن أسباب تدني نسب النجاح في امتحان المهنة، ومعوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

ويُمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

أ. ما معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني؟
ب. هل يوجد اتفاق بين المتقدمين لامتحان شهادة محاسب قانوني أردني حول معوّقات اجتياز هذا الامتحان حسب

الامتحان مرتين في السنة. ويحق لمن لم ينجح في أي ورقة من ورقتي الامتحان أن يُعيدها ولثلاث دورات، وإذا لم ينجح في امتحانات دورات الإعادة، يجب عليه بعدها أن يمتحن في الورقتين مجدداً.

ويقترح نموذج امتحان مزاوله مهنة محاسب قانوني أردني من النموذج الأمريكي. ويُعطى امتحان الزمالة الأمريكي من خلال أربع أوراق هي التدقيق، والمحاسبة المالية والإبلاغ المالي، والتشريعات، ومفاهيم بيئة الأعمال Boyd D., et al, 2009. ويغطي امتحان مزاوله مهنة محاسب قانوني أردني موضوعات الأوراق الثلاث الأولى في امتحان الزمالة الأمريكي، وفي امتحان مزاوله مهنة المحاسب القانوني في الأردن تُعطى الورقة الرابعة (مفاهيم بيئة الأعمال) من خلال تغطية موضوعات أنظمة المعلومات، ولا يتم تغطية موضوعات الحاسوب، والشبكات الحاسوبية.

الدراسات السابقة

تناولت أبحاث سابقة (الرجبي، 1995، حميدات وآخرون 2013) الأهمية النسبية لموضوعات امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، وقياس مدى اتفاق أو إختلاف آراء مجموعات العينات في تحديد الأهمية النسبية لهذه الموضوعات.

تُعتبر دراسة الرجبي، (1995) "تقييم امتحان مجلس مهنة تدقيق الحسابات الأردني: دراسة ميدانية" من أوائل الدراسات في الأردن ذات العلاقة بموضوع اجتياز امتحان شهادة المحاسب القانوني الأردني. حيث استقصى الباحث آراء مجموعة من الأكاديميين ومدققي الحسابات القانونيين حول الأهمية النسبية لموضوعات امتحان مزاوله المهنة في ذلك الوقت. وجدت الدراسة بأن موضوعات تدقيق الحسابات، والمحاسبة المالية، والمحاسبة التطبيقية هي الأكثر أهمية من وجهة نظر كل من الأكاديميين ومدققي الحسابات القانونيين، بينما كانت موضوعات القوانين والتشريعات، ومحاسبة التكاليف، وضريبة الدخل هي الأقل أهمية.

وحاولت دراسة حميدات وآخرون (2013)، "تقييم الأهمية النسبية لموضوعات امتحان مزاوله مهنة المحاسبة القانونية في الأردن: دراسة ميدانية" التعرف على الأهمية النسبية لموضوعات امتحان مزاوله مهنة المحاسب القانوني في الأردن من وجهة نظر أساتذة المحاسبة في الجامعات الأردنية، ومدققي الحسابات، والممارسين لمهنة المحاسبة. كما هدفت الدراسة قياس مدى اتفاق أو إختلاف فئات عينة الدراسة في تحديد الأهمية النسبية لموضوعات امتحان شهادة محاسب قانوني أردني. وتم تصميم استبانة لتحقيق أهداف الدراسة. وأظهرت نتائج تحليل البيانات المجمعّة إجماع كل من أساتذة

وتهدف الدراسة أيضاً إلى التعرف على وسائل التغلب على معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني من وجهة نظر المتقدمين للامتحان، وصولاً إلى التوصيات اللازمة للهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية في الأردن لبيان معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، ومحاولة وضع الوسائل للتغلب على تلك المعوّقات.

أهمية الدراسة

يُعتبر امتحان شهادة محاسب قانوني أردني بمثابة صمام الأمان، وشهادة ضمان جودة أولية، لخدمات مدققي الحسابات القانونيين. حيث تعتقد الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة في الأردن أن الذي يستطيع اجتياز هذا الامتحان يكون لديه أرضية جيدة لممارسة مهنة التدقيق وفتح مكتب مرخص لمزاولة هذه المهنة. ويتطلب الاعتماد على التقارير المالية والحسابات الختامية لأي شركة تدقيقها من مدقق حسابات قانوني.

وبناءً على ما سبق، تعتبر محاولة التعرف على معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني خطوة أولية في تطوير هذا الامتحان، ووضع الوسائل للتغلب على هذه المعوّقات، بهدف سد حاجة السوق من مدققي الحسابات المؤهلين. هذا بالإضافة إلى مساعدة المعنيين والمهتمين لمحاولة وضع الحلول المناسبة لهذه المعوّقات، وإعطاء فرصة أفضل لاجتياز الامتحان بعدالة نسبية، ويسهم ذلك في إفادة كل الأطراف ذات العلاقة.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

يُعتبر اجتياز امتحان مزاوله مهنة المحاسبة القانونية ركناً أساسياً للحصول على ترخيص لفتح مكتب تدقيق حسابات. ففي المملكة المتحدة بدأ معهد المحاسبين بالامتحانات المهنية عام (1882) (Frear, J. 1982) للحصول على شهادة المحاسب المؤهل Chartered Accountant، كما بدأ معهد المحاسبة القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية بعقد امتحان المحاسب القانوني Certified Public Accountant, CPA منذ العام (1917) (Fleming R. J., et al, 2004)، والذي يُعتبر من أكثر امتحانات الزمالة المحاسبية شهرةً.

أما في الأردن، فقد عُقد أول امتحان لمهنة المحاسبة القانونية عام (1987). ويُشترط للتقدم لهذا الامتحان أن يكون المتقدم حاصلًا على الأقل على درجة البكالوريوس في المحاسبة أو التخصصات المتعلقة بالأعمال. ويتم الامتحان المذكور من خلال ورقتين (التشريعات، والمحاسبة والتدقيق).

ويحق التقدم لامتحان مزاوله مهنة المحاسب القانوني في أي دورة للامتحان (منتصف أو نهاية العام)، حيث يُعقد هذا

among accounting Program attributes, 150 – hour status, and CPA exam pass rates” العلاقة بين خصائص الجامعات التي تُدرّس المحاسبة، ومتطلبات دراسة (150) ساعة معتمدة من جهة وبين نسب النجاح في امتحان مزاوله مهنة المحاسبة القانونية من جهة أخرى. وتم فحص (520) برنامج محاسبة، والتي تقدم منها (43711) متقدم لامتحان مهنة مزاوله المحاسبة القانونية في أمريكا للمرة الأولى في السنتين 1998، 1999. وقد أظهرت النتائج أن المتقدمين للامتحان ومن جامعات جيدة، ولديهم شهادات عليا متقدمة، وحاصلين على الأقل على (150) ساعة معتمدة للتأهل لامتحان مزاوله المهنة، لديهم معدلات نجاح أكبر من المتقدمين الآخرين. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ضعيفة بين نسب النجاح ومدى الاعتماد العام لبرنامج المحاسبة في الجامعة.

وناقشت دراسة “The factors influencing accounting school students’ career intention to become a Certified Public Accountant in Japan” (Sugahara, S., et al, 2009) المؤثره في الحصول على رخصة مزاوله مهنة المحاسب القانوني في اليابان. وركزت الدراسة على عوامل الخبرة، والتخصص العلمي، والجنس، واتجاهات المتقدم لمزاوله المهنة. وقد تم تصميم استبانته، وزعت على عينة من طلبة المحاسبة في (13) جامعة في اليابان، حيث تم استعادة (349) استبانة قابلة للتحليل الإحصائي. وقد أظهرت النتائج أن الخبرة العملية، والتخصص الفرعي إلى جانب تخصص المحاسبة، يقلل الرغبة في الحصول على رخصة مزاوله مهنة المحاسب القانوني، وأن الجنس لا يُعتبر عاملاً مؤثراً في النجاح في امتحان شهادة محاسب قانوني.

وحاول Aghimien P., and Fred D., 2010 التعرف في دراسته “CPA licensing requirements” على متطلبات الحصول على رخصة مهنة المحاسبة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية. ووجد أربعة متطلبات رئيسية للحصول على رخصة مهنة المحاسبة القانونية في أمريكا، منها 150 ساعة معتمدة تعليمية للتأهيل لامتحان مزاوله المهنة.

وناقشت دراسة “The relationship between professional exam performance and certain demographic characteristics of Jordanian CPA candidates” (Momany, M., 2013) تأثير بعض العوامل الديمغرافية للمتقدمين لاجتياز امتحان مزاوله مهنة محاسب قانوني في الأردن على نسبة النجاح في الامتحان لـ 1227 متقدماً لامتحان خلال السنوات من 1990 إلى 2009. تكونت عينة الدراسة من (491) مفردة، تم اختيارها عشوائياً، أُستعيد منها (368) استبانة قابلة للتحليل الإحصائي.

الجامعات، والمدققين، والممارسين لمهنة المحاسبة على أهمية كل موضوعات امتحان شهادة محاسب قانوني في الأردن. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أساتذة المحاسبة في الجامعات الأردنية، والمدققين، والممارسين للمحاسبة في تقييم أهمية موضوعات امتحان مزاوله مهنة المحاسب القانوني. وأظهرت النتائج أيضاً، توافقاً أقل بين فئات العينة على الأهمية النسبية للقوانين الخاصة بالامتحان، حيث يرى بعض فئات العينة عدم أهمية العديد من القوانين الخاصة بالامتحان.

وتناولت بعض دراسات اجتياز امتحان زمالة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية CPA موضوعات منها دوافع التقدم للامتحان، ودوافع تجنّب التقدم للامتحان (Arens A., and Elder R., 2006). ويحثت بعض دراسات اجتياز امتحان زمالة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية CPA تطوّر امتحان الزمالة الأمريكي CPA ومتطلبات التقدم له (Buchholz A., and Kass F., 2011). ويحثت دراسات أخرى لاجتياز امتحان زمالة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية CPA العوامل المؤثرة في نسب النجاح في امتحان الزمالة الأمريكي (Brahmasrene T., and Whitten D., 2001, and Titard P., L., and Russell, K., A., 1989). وتبيّن فيما يلي الدراسات السابقة مسلسلة حسب تاريخ نشرها لتتبع التطوّر في هذه الموضوع.

فحصت دراسة (Titard P., L., and Russell, K., A., 1989) “Factors affecting CPA examination success” العوامل المؤثرة على النجاح في امتحان شهادة المحاسب القانوني الأمريكية. وقد تم تصميم استبانته، وزعت إلكترونياً عن طريق جمعية المحاسبين الأمريكية للامتحانات المقدّمة خلال العامين 1985، 1986 للمتقدمين للامتحان (253000) متقدّم للسنتين، منهم (89000) متقدم للمرة الأولى، بينما بلغ عدد المتقدمين لأكثر من مرة (164000) متقدّم. وقد بلغت نسبة الردود 91%. وقد تم فحص أربعة عوامل (الحصول على درجة عليا (شهادة ماجستير أو دكتوراة)، والمعدل العام عند التخرّج، والخبرة في تدقيق الحسابات، والدراسة الإضافية بعد التخرّج) لمعرفة مدى تأثيرها على نسبة النجاح في امتحان مزاوله مهنة المحاسبة القانونية في أمريكا. وقد أظهرت النتائج أن عوامل الدرجة العليا، والمعدل العام عند التخرّج، والدراسة الإضافية بعد التخرّج لها تأثير إيجابي على النجاح في كافة أوراق الامتحان. كما أظهرت النتائج أن الخبرة في تدقيق الحسابات لها تأثير إيجابي في النجاح في الجزء المتعلق بالتدقيق والممارسة، وذات أهمية أعلى للمتقدمين للامتحان لأكثر من مرة.

ويحثت دراسة “The associations” (Boone et al, 2006)

نجاح خريجي الجامعات المعتمدة وطنياً أعلى من نسبة نجاح خريجي الجامعات المعتمدة محلياً.

ما يُميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ناقشت الدراسات السابقة الأهمية النسبية لموضوعات امتحان شهادة محاسب قانوني أردني JCPA. وحاولت دراسات أخرى التعرف على متطلبات الحصول على شهادة المحاسب القانوني الأمريكية CPA، ودوافع التقدّم لهذا الامتحان، والعوامل المؤثرة على النجاح فيه، ومدى تهيئة الجامعات الطلاب لهذا الامتحان. واستكمالاً للدراسات السابقة تحاول هذه الدراسة التعرف على صعوبات امتحان مزاوله مهنة المحاسب القانوني في الأردن، ومحاولة اقتراح حلول مناسبة لهذه الصعوبات. وقد قسّمت الدراسة الصعوبات إلى ثلاثة محاور رئيسية (صعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته)، وقسّمت كل محور إلى فقرات، كما يظهر في الجدول (2). وأجرت هذه الدراسة الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات، بالإضافة إلى محاولة معرفة تأثير بعض العوامل الديمغرافية على نسبة نجاح المتقدمين للامتحان

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن تميّز الجامعة المتخرّج منها، والتخصص لهما تأثير على النجاح في الامتحان. وقاس (Self, S., et al, 2013) في دراسته "The 150 Hour Requirement and the Number of CPA Candidate performance on the Certified Public Accountant exam: empirical analysis" تأثير بعض العوامل المحيطة بالمتقدّم لامتحان مزاوله مهنة محاسب قانوني في أمريكا على نجاحه في الامتحان. وقسّمت الدراسة الجامعات المتخرّج منها المتقدّم للامتحان إلى ثلاثة مجموعات (الجامعات الخاصة غيرالهادفة للربح، والجامعات الحكومية، والجامعات الخاصة الهادفة للربح). كما قسّمت الدراسة الجامعات تبعاً للإعتماد إلى مجموعتين (جامعات معتمدة وطنياً، وجامعات معتمدة محلياً). واعتمدت الدراسة البيانات الخاصة لطلبة عام 2011 المتعلقة بإنجاز المتقدمين لامتحان مزاوله مهنة المحاسبة القانونية. وأظهرت النتائج أن نسبة نجاح خريجي الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة غيرالهادفة للربح هي أعلى من نسبة نجاح خريجي الجامعات الخاصة الهادفة للربح. وكذلك فإن إنسية

الجدول (2)

معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني المحتملة

المحور الأول: صعوبة الامتحان	
1.	عدم تحديد نطاق الامتحان
2.	عدم وضوح أسئلة الامتحان
3.	عدم تغطية أسئلة الامتحان لكل المادة
4.	الإعتماد على ملخصات معدة مسبقاً
5.	تغير المعايير المحاسبية والتعديلات عليها
6.	عدم وجود مراجع محددة للمادة
7.	عدم كفاية وقت الامتحان
المحور الثاني: الاستعداد للامتحان	
8.	الاستعداد غير كافٍ للامتحان
9.	اهتمام غير كافٍ للنجاح في الامتحان
10.	تقبّل فكرة إعادة الامتحان
11.	خبرة التدقيق قليلة
12.	عدم حضور دورات JCPA
13.	المراجع قديمة
14.	لا تُشكّل رسوم الامتحان عبئاً على الممتحن
المحور الثالث: بيئة الامتحان	
15.	لا يقيس الامتحان قدرات الممتحن
16.	توزيع العلامات بين الورقتين وضمن كل ورقة غير عادل
17.	تغير التشريعات والقوانين باستمرار
18.	توقيت عقد الامتحان غير مناسب
19.	بيئة الامتحان (قاعات، مراقبة...) غير مناسبة
20.	عدم دقة تصحيح إجابات الامتحان

ثالثاً: منهجية الدراسة

لغايات التعرف على معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، ولعدم وجود دراسات سابقة مباشرة في هذا المجال، فقد تم إجراء مقابلات شخصية مع بعض المتقدمين لامتحان شهادة محاسب قانوني أردني، وأمكن حصر عشرين معيقاً مبدئياً والموضحة في الجدول (2)، والتي سوف يتم بحثها في هذه الدراسة.

تُبين منهجية الدراسة معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني المحتملة والظاهرة ضمن استبانة الدراسة، وتُبين أيضاً فرضيات ومجتمع وعينة الدراسة، وكيفية توزيع استبانة الدراسة، وأخيراً تُعدّد خطوات أسلوب الدراسة الإحصائي. وتُقسّم عينة الدراسة حسب الجنس والمؤهل العلمي والخبرة العملية ونوع الجامعة التي تخرّج منها المُجيب.

فرضيات الدراسة

تختبر هذه الدراسة الفرضيات العدمية التالية:

الفرضية الأولى الرئيسية بالصيغة العدمية:

لا توجد معوّقات لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات العدمية الثلاث التالية:
أ. لا تُعيق صعوبة الامتحان اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

ب. لا يُعيق عدم الاستعداد للامتحان اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

ج. لا تُعيق بيئة الامتحان اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

الفرضية الثانية العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً للخبرة العملية في مجال التدقيق.

الفرضية الثالثة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً لنوع الجامعة (رسمية أو خاصة).

الفرضية الرابعة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً للمؤهل العلمي.

الفرضية الخامسة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوّقات اجتياز امتحان شهادة

محاسب قانوني أردني، تبعاً للجنس.

الفرضية السادسة العدمية:

لا يوجد ارتباط بين معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المتقدمين لامتحان شهادة محاسب قانوني أردني لدورة 2013/12 (152 متقدم). وقد تم اختيار عينة عشوائية من هؤلاء المتقدمين للامتحان لدورة 2013/12. وتم تحديد الحد الأدنى لحجم عينة الدراسة وفقاً للمعادلة التالية (عوض 2000):

حجم العينة = مجتمع الدراسة / (1 + مجتمع الدراسة * مربع مستوى معنوية الدراسة)

$$= 110 \text{ تقريباً} = (1 + 152 * 0.0025) / 152$$

ورُزعت (120) استبانة على المتقدمين لامتحان شهادة محاسب قانوني أردني، وهي أعلى من الحد الأدنى لحجم العينة، وتم استعادة (96) استبانة قابلة للتحليل الإحصائي، أي بمعدل استجابة (80%).

ويُمكن تعميم نتائج هذه الدراسة على جميع المتقدمين لامتحان شهادة محاسب قانوني أردني في كل الدورات، لأن امتحان كل دورة يتم ضمن نفس المتطلبات والتعليمات والظروف.

ولفحص معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تم تصميم استبانة احتوت على المعوّقات المبدئية التي تواجه الطلبة المتقدمين للحصول على شهادة محاسب قانوني أردني، الظاهرة في جدول رقم (2). وقد طُلب من كل متقدم لامتحان شهادة محاسب قانوني أردني تقييم كل معيق من معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني الواردة وإبداء وجهة نظره بناء على مقياس ليكرت (Likert Scale)، حيث تتراوح درجات وجود المشكلة ما بين موافق بشدة (ولها 5 درجات)، وهذا يعني أنها تحدث دائماً، وغير موافق بشدة (ولها درجة واحدة)، وهذا يعني أنها لا تحدث إطلاقاً.

وقد تم تقسيم أفراد العينة إلى مجموعتين (خريجي جامعات حكومية وخريجي جامعات خاصة)، لاحتتمال أن يواجه خريجي الجامعات الخاصة مستوى معيقات مختلف عن مستوى معيقات خريجي الجامعات الحكومية، نتيجةً لاختلاف نوعية الجامعة ونوعية التدريس والطلاب في كل مجموعة.

وتم تقسيم أفراد العينة حسب الخبرة العملية في مجال التدقيق إلى ثلاث مجموعات (أقل من 5 سنوات، 5 إلى أقل من 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)، لأن من المتوقع أن تُسهم زيادة الخبرة العملية في تقليل عدد ومستوى معيقات

اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

وتم تقسيم أفراد العينة حسب الجنس إلى مجموعتين (ذكر، وأنثى)، لبيان الفروقات ذات الدلالة الإحصائية عند تحديد كل من الذكور والإناث لمعوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

وتم تقسيم أفراد العينة حسب المؤهل العلمي إلى ثلاث مجموعات (بكالوريوس، ودراسات عليا، وأخرى)، لبيان الفروقات ذات الدلالة الإحصائية بين هذه المجموعات إذا وجدت عند تحديد كل مجموعة منها لمعوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني. حيث من المتوقع أن يسهم الحصول على الدراسات العليا في تخفيض عدد ومستوى معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

علماً بأنه تم تقسيم معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني إلى ثلاث مجموعات (محاور) كما هو مبين في الجدول (2)، وتضم صعوبة الامتحان (المحور الأول) 7 فقرات، ويضم الاستعداد للامتحان (المحور الثاني) 7 فقرات، وتضم بيئة الامتحان (المحور الثالث) 6 فقرات. وعند التحليل سوف يتم الإشارة إلى مجموعات معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردنيين طريق الأرقام المحاذية لها في الجدول (2).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية لأغراض وصف المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة:

1. الوصف الإحصائي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لإجابات أفراد العينة.
2. إجراء اختبار ثبات ومصداقية المقياس (ألفا كرونباخ).
3. اختبار التوزيع الطبيعي للإجابات (كولموجروف - سميروف).
4. إجراء اختبار (t) لتحديد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية.
5. اختبار تحليل التباين (ANOVA) لفحص التباين في إجابات أفراد عينة الدراسة، عن معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً للعوامل الديموغرافية (المؤهل العلمي، والخبرة العملية، ونوع الجامعة التي تخرج منها المجيب، والجنس).
6. حساب معامل ارتباط بيرسون لفحص مدى وجود ارتباط بين مجموعات معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

عرض النتائج ومناقشتها

بدايةً تم اختبار ثبات ومصداقية وتوزيع بيانات الدراسة. وبناءً على نوع توزيع بيانات الدراسة تم إجراء اختبار

الفرضيات، وأخيراً تم بيان نتائج الدراسة.

اختبار ثبات ومصداقية المقياس

تم مناقشة استبانة الدراسة، والتي اقترح فقراتها المتقدمين لامتحان شهادة محاسب قانوني أردني، مع خبراء في ديوان المحاسبة، وعدد من أعضاء جمعية المدققين القانونيين الأردنية، وذوي الخبرة العلمية والعملية. وتم تنقيح معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني المحتملة.

ولفحص استبانة الدراسة ظاهرياً. وزعت (120) استبانة على عينة عشوائية من المتقدمين لامتحان شهادة محاسب قانوني أردني لدورة 2013/12. وقد تم استعادة (96) استبانة منها صالحة لأغراض التحليل الإحصائي وممثلة للمتقدمين لامتحان شهادة محاسب قانوني أردني، بمعدل استجابة (80%).

استخدمت الدراسة اختبار ألفا كرونباخ لبيان مدى ثبات ومصداقية إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، والارتباط بين فقرات الاستبانة المختلفة. وتبين أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تعادل 70.5%. وتزيد هذه النسبة عن النسبة المقبولة إحصائياً وبالبلغة (60%) طبقاً لما تؤكد Sekaran, U., and Bougie, R., 2010. وهذا يعني أننا لو قمنا بتوزيع الاستبانة على عينة أخرى غير التي تم إختيارها في هذه الدراسة وفي أوقات مختلفة فإن هناك احتمالاً نسبته 70.5% أن نحصل على نفس النتائج.

اختبار التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد عينة الدراسة

تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov test (K-S) لإجابات أفراد العينة على معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، وبمستوى ثقة 95%. ويظهر الجدول (3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات كل معيق لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني. والغاية من هذا الاختبار هو تحديد الأساليب الإحصائية التي سنستخدم لاختبار فرضيات الدراسة. فمن الناحية الإحصائية تستخدم الاختبارات المعملية لفحص فرضيات الدراسة إذا كانت بيانات الدراسة تتوزع بشكل طبيعي، أما في حالة عدم توزيعها بشكل طبيعي فيتم في هذه الحالة استخدام الاختبارات اللامعلمية.

وقد أظهرت نتائج الاختبار، الجدول (3)، أن توزيع بيانات كل معيق لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، عند مستوى ثقة 95%، يتبع التوزيع الطبيعي كون قيمة الاحتمال (P) المحسوبة لكل معيق أكثر من 5%، (قيمة مستوى المعنوية المستخدم في التحليل الإحصائي لهذه الدراسة).

وعليه فإنه يمكن استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية، اختبار One-Sample t-test، لفحص أهمية معوقات اجتياز

يُظهر الجدول (4) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وعدد مشاهدات كل محور وكل فقرة من فقرات الاستبانة. وقد تم ترتيب محاور وفقرات الاستبانة حسب المتوسط الحسابي ليُظهر أهمية كل محور وكل فقرة من معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، وتحليل التباين (ANOVA) لبيان الفروقات ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد العينة تبعاً لكل عامل من العوامل الديموغرافية، ومعامل الارتباط لفحص العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة.

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

الجدول (3)

التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني

معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني	قيمة z المحسوبة (K - S test)	قيمة الإحتمال (P) المحسوبة
المحور الأول: صعوبة الامتحان	1.139	0.149
المحور الثاني: الاستعداد للامتحان	0.710	0.695
المحور الثالث: بيئة الامتحان	1.279	0.076

مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 5%

الجدول (4)

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة وفقراتها

معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني	المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية
المحور الأول: صعوبة الامتحان	672	3.525	1.285	1
1. عدم تحديد نطاق الامتحان	96	4.042	1.133	1
2. عدم وضوح أسئلة الامتحان	96	3.396	1.252	9
3. عدم تغطية أسئلة الامتحان لكل المادة	96	3.281	1.304	11
4. الإعتماد على ملخصات معدة مسبقاً	96	3.229	1.147	14
5. تغيير المعايير المحاسبية والتعديلات عليها	96	3.542	1.281	6
6. عدم وجود مراجع محددة للمادة	96	4.031	1.244	2
7. عدم كفاية وقت الامتحان	96	3.156	1.332	16
المحور الثاني: الاستعداد للامتحان	672	3.335	1.344	2
8. الاستعداد غير كافي للامتحان	96	3.823	1.179	4
9. اهتمام غير كافي للنجاح في الامتحان	96	2.948	1.432	18
10. تقبُّك فكرة إعادة الامتحان	96	3.542	1.187	6
11. خبرة التدقيق قليلة	96	3.490	1.248	8
12. عدم حضور دورات JCPA	96	3.000	1.399	17
13. المراجع قديمة	96	3.281	1.279	11
14. لا تُشكّل رسوم الامتحان عبئاً على الممتحن	96	3.260	1.474	13
المحور الثالث: بيئة الامتحان	576	3.269	1.330	3
15. لا يقيس الامتحان قدرات الممتحن	96	3.760	1.203	5
16. توزيع العلامات بين الورقتين وضمن كل ورقة غير عادل	96	3.396	1.128	9
17. تغيير التشريعات والقوانين باستمرار	96	4.031	1.090	2
18. توقفت عقد الامتحان غير مناسب	96	2.844	1.424	19
19. بيئة الامتحان (قاعات، مراقبة...) غير مناسبة	96	2.396	1.252	20
20. عدم دقة تصحيح إجابات الامتحان	96	3.188	1.182	15
المتوسط العام	1920	3.376	0.723	

ب. لا يُعيق عدم الاستعداد للامتحان اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

ج. لا تُعيق بيئة الامتحان اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام One Sample t-test. وتعتمد نتائج اختبار (t-test) على المقارنة بين متوسط إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة وبين متوسط مدى الإجابات.

يُبيّن الجدول (5) أن قيمة (t) المحسوبة لمعوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني مجتمعةً تساوي (79.226) بمستوى دلالة إحصائية أقل من 1%، ويبيّن الجدول (5) أيضاً أن المحاور الثلاثة، صعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته، تُعيق اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة (10.599)، (6.459)، (4.855) على التوالي وبمستوى دلالة لكل منها أقل من 1%، وعليه تُقبل الفرضية البديلة الرئيسية الأولى والفرضيات البديلة الثلاث الفرعية لها. وقد وافق هذه النتيجة المتوسطات الحسابية، ضمن الجدول (3) للمحاور الثلاثة، حيث وافق أفراد العينة على أن صعوبة الامتحان (المتوسط الحسابي 3.525)، والاستعداد له (المتوسط الحسابي 3.335)، وبيئته (المتوسط الحسابي 3.269) وتدل هذه المتوسطات على أن هذه المحاور هي عوامل معيقة للنجاح في الامتحان.

وأظهرت النتائج أن الاعتماد على ملخصات معدة مسبقاً (فقرة رقم 4)، وعدم كفاية وقت الامتحان (فقرة رقم 7)، ضمن محور صعوبة الامتحان، والاهتمام غير الكافي للنجاح في الامتحان (فقرة رقم 9)، وعدم حضور دورات JCPA (فقرة رقم 12)، وعدم تشكيل رسوم الامتحان عبئاً على الممتحن (فقرة رقم 14)، ضمن محور الاستعداد للامتحان، وعدم مناسبة توقيت عقد الامتحان (فقرة رقم 18)، وعدم مناسبة بيئة الامتحان (فقرة رقم 19)، وعدم دقة تصحيح إجابات الامتحان (فقرة رقم 20)، ضمن محور بيئة الامتحان ليس لأيٍّ منها أهمية، لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية الثانية العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً للخبرة العملية في مجال التدقيق.

ويُبيّن الوصف الإحصائي أن أفراد العينة يوافقون على أن كل محاور اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني (صعوبة أسئلة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته) مجتمعةً عوامل معيقة لاجتيازه، حيث أظهرت النتائج المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على فقرات كل محاور اجتياز الامتحان (3.376) بانحراف معياري (0.723). ويُبيّن الوصف الإحصائي أن أفراد العينة يوافقون على أن كل محور من محاور اجتياز الامتحان عامل معيق لاجتيازه (متوسط إجابات صعوبة أسئلة الامتحان 3.525)، ومتوسط إجابات الاستعداد للامتحان (3.335)، ومتوسط إجابات وبيئة الامتحان (3.269). ويُمثّل محور صعوبة أسئلة الامتحان الترتيب الأول في معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، يليه محور الاستعداد للامتحان، ويأتي في الترتيب الثالث بيئة الامتحان.

أظهرت النتائج موافقة أفراد العينة على أهمية أغلب فقرات معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، والتي زاد متوسطها الحسابي عن (3)، وقد احتلت فقرة عدم تحديد نطاق الامتحان (فقرة رقم 1) المرتبة الأولى من المعوقات، يليها عدم وجود مراجع محددة لمادة الامتحان (فقرة رقم 6)، وتغيّر التشريعات والقوانين باستمرار (فقرة رقم 17)، والاستعداد غير الكافي للامتحان (فقرة رقم 8)، وعدم قياس الامتحان لقدرات الممتحن (فقرة رقم 15). ولم يُوافق أفراد العينة على اعتبار عدم الاهتمام للنجاح في الامتحان (فقرة رقم 9)، وتوقيت عقد الامتحان (فقرة رقم 18)، وبيئة الامتحان غير المناسبة (فقرة 19) كمعوقات لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، وقد ساوى متوسط إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات رتبة محايد (3 أو قل عنها). وكان تشتت إجابات أفراد العينة حول محاور الاستبانة وفقراتها متقارب حيث تراوح بين (1.474) لكون رسوم الامتحان لا تُشكّل عبئاً على الممتحن، و(1.090) لفقرة تغيّر التشريعات والقوانين باستمرار.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى الرئيسية بالصيغة العدمية:

لا توجد معوقات لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات العدمية الثلاث التالية:
أ. لا تُعيق صعوبة الامتحان اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

الجدول (5)

اختبار One - Sample t- test لفحص أهمية معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني وفقراتها

Sig.	t المحسوبة	معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني
0.000	79.226**	معايير اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني
0.000	10.599**	المحور الأول: صعوبة الامتحان
0.000	9.012**	1. عدم تحديد نطاق الامتحان
0.003	3.097**	2. عدم وضوح أسئلة الامتحان
0.037	2.114*	3. عدم تغطية أسئلة الامتحان لكل المادة
0.053	1.958	4. الإعتماد على ملخصات معدة مسبقاً
0.000	4.144**	5. تغيير المعايير المحاسبية والتعديلات عليها
0.000	8.125**	6. عدم وجود مراجع محددة للمادة
0.253	1.149	7. عدم كفاية وقت الامتحان
0.000	6.459**	المحور الثاني: الاستعداد للامتحان
0.000	6.840**	8. الاستعداد غير كافي للامتحان
0.722	-0.356	9. اهتمام غير كاف للنجاح في الامتحان
0.000	4.471**	10. تقبُّك فكرة إعادة الامتحان
0.000	3.843**	11. خبرة التدقيق قليلة
1.000	0.000	12. عدم حضور دورات JCPA
0.034	2.155*	13. المراجع قديمة
0.087	1.731	14. لا تُشكّل رسوم الامتحان عبئاً على الممتحن
0.000	4.855**	المحور الثالث: بيئة الامتحان
0.000	6.193**	15. لا يقيس الامتحان قدرات الممتحن
0.001	3.437**	16. توزيع العلامات بين الورقتين وضمن كل ورقة غير عادل
0.000	9.268**	17. تغيير التشريعات والقوانين باستمرار
0.285	-1.075	18. توقيت عقد الامتحان غير مناسب
0.200	-1.727	19. بيئة الامتحان (قاعات، مراقبة...) غير مناسبة
0.123	1.555	20. عدم دقة تصحيح إجابات الامتحان

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 5% * ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 1%

الفرضية الثانية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لصعوبة الامتحان والاستعداد له كمعوقات لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً للخبرة العملية في مجال التدقيق.

ويمكن تفسير هذه النتيجة باختلاف مستوى تقبُّل كل من أفراد العينة لبيئة الامتحان، وإتفاقهم على مستوى صعوبة الامتحان وكيفية الاستعداد له.

الفرضية الثالثة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً لنوع الجامعة (حكومية أو خاصة).

يُظهر الجدول (6) نتائج تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد العينة، تبعاً للخبرة العملية في مجال التدقيق. وتُظهر النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% ($0.05 \leq \alpha$) في إجابات أفراد العينة تبعاً للخبرة العملية حول بيئة الامتحان كمعيق لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني. ولم تُظهر النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% ($0.05 \leq \alpha$) لإجابات أفراد العينة، تبعاً للخبرة العملية في مجال التدقيق، حول صعوبة الامتحان، والاستعداد له.

وعليه تُقبل الفرضية الثانية البديلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لبيئة الامتحان كمعيق لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً للخبرة العملية في مجال التدقيق. وتُقبل

دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لصعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته كمعوقات لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً لنوع الجامعة (حكومية أو خاصة).

ويمكن تفسير هذه النتيجة باتفاق خريجي الجامعات الرسمية والخاصة الأردنية على مستوى صعوبة الامتحان، وكيفية الاستعداد له، وبيئته.

يُظهر الجدول (7) تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد العينة حول معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني تبعاً لنوع الجامعة (حكومية أو خاصة). ولم تُظهر النتائج (الجدول 7) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% لإجابات أفراد العينة تبعاً لنوع الجامعة (حكومية أو خاصة) حول صعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته (مستوى المعنوية 0.109، 0.902، 0.645 على التوالي). وعليه تُقبل الفرضية الثالثة العدمية بعدم وجود فروقات ذات

الجدول (6)

تحليل التباين (One Way ANOVA) للفروقات في إجابات أفراد العينة حول معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني تبعاً للخبرة العملية في مجال التدقيق

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة
صعوبة الامتحان	بين المجموعات	2.433	2	1.216	2.586	0.081	لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	43.267	92	0.470			
	التباين الكلي	45.700	94				
الاستعداد للامتحان	بين المجموعات	1.944	2	0.972	2.054	0.134	لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	43.536	92	0.473			
	التباين الكلي	45.479	94				
بيئة الامتحان	بين المجموعات	3.602	2	1.801	3.384	0.038	يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	48.957	92	0.532			
	التباين الكلي	52.559	94				

الجدول (7)

تحليل التباين (One Way ANOVA) للفروقات في إجابات أفراد العينة حول معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني تبعاً لنوع الجامعة (حكومية أو خاصة)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة
صعوبة الامتحان	بين المجموعات	1.271	1	1.271	2.618	0.109	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	45.643	94	0.486			
	التباين الكلي	46.914	95				
الاستعداد للامتحان	بين المجموعات	0.007	1	0.007	0.015	0.902	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	45.617	94	0.485			
	التباين الكلي	45.625	95				
بيئة الامتحان	بين المجموعات	0.123	1	0.123	0.214	0.645	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	54.064	94	0.575			
	التباين الكلي	54.186	95				

الفرضية الرابعة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً للمؤهل العلمي.

يُظهر الجدول (8) تحليل التباين للفروقات في إجابات أفراد العينة حول معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني تبعاً للمؤهل العلمي. ولم تُظهر النتائج (الجدول 8) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% لإجابات أفراد العينة تبعاً للمؤهل العلمي حول صعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته (مستوى المعنوية 0.648، 0.452، 0.923 على التوالي). ويمكن تفسير هذه النتيجة بإتفاق أفراد العينة بغض النظر عن شهاداتهم على مستوى صعوبة الامتحان، وكيفية الاستعداد له، وبيئته.

وعليه تُقبل الفرضية الرابعة العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لصعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته كمعوّقات لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً للمؤهل العلمي (بكالوريوس أو دراسات عليا أو أخرى).

الفرضية الخامسة العدمية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لمعوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً للجنس. لم تُظهر النتائج (الجدول 9)، وجود فروقات ذات دلالة

إحصائية بمستوى معنوية 5% لإجابات أفراد العينة تبعاً للجنس (ذكر أو أنثى) حول صعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته (مستوى المعنوية 0.539، 0.102، 0.682 على التوالي).

وعليه تُقبل الفرضية الخامسة العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، عند مستوى معنوية 5%، في إجابات أفراد العينة لصعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته كمعوّقات لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، تبعاً للجنس (ذكر أو أنثى).

ويمكن تفسير هذه النتيجة باتفاق أفراد العينة الذكور والإناث على مستوى صعوبة الامتحان، وكيفية الاستعداد له، وبيئته.

الفرضية السادسة العدمية:

لا يوجد ارتباط بين معوّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني.

يُظهر الجدول (10) وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين صعوبة الامتحان وبيئته، ولم تُظهر نتائج معامل الارتباط علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين المتغيرات المستقلة الباقية.

وبناءً عليه تُقبل الفرضية السادسة العدمية بعدم وجود ارتباط بين الاستعداد للامتحان وكل من صعوبته وبيئته، وتُقبل الفرضية السادسة البديلة بوجود ارتباط بين صعوبة الامتحان وبيئته.

الجدول (8)

تحليل التباين (One Way Anova) للفروقات ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد العينة حول معوّقات امتحان شهادة محاسب قانوني أردني تبعاً للمؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة
صعوبة الامتحان	بين المجموعات	0.435	2	0.218	0.436	0.648	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	46.479	93	0.500			
	التباين الكلي	46.914	95				
الاستعداد للامتحان	بين المجموعات	0.772	2	0.386	0.800	0.452	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	44.853	93	0.482			
	التباين الكلي	45.625	95				
بيئة الامتحان	بين المجموعات	0.094	2	0.047	0.081	0.923	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية
	داخل المجموعات	54.093	93	0.582			
	التباين الكلي	54.186	95				

الجدول (9)
تحليل التباين (One Way ANOVA) للفروقات في إجابات أفراد العينة حول معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني تبعاً للجنس

النتيجة	مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة	متوسط مجموع المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية	0.539	0.379	189.	1	0.189	بين المجموعات	صعوبة الامتحان
			0.497	94	46.726	داخل المجموعات	
				95	46.914	التباين الكلي	
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية	0.102	2.727	1.286	1	1.286	بين المجموعات	الاستعداد للامتحان
			0.472	94	44.338	داخل المجموعات	
				95	45.625	التباين الكلي	
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية	0.682	0.168	097.	1	0.097	بين المجموعات	بيئة الامتحان
			0.575	94	54.090	داخل المجموعات	
				95	54.186	التباين الكلي	

الجدول (10)

معامل ارتباط بيرسون بين مجموعات معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني

بيئة الامتحان	الاستعداد للامتحان	معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني
0.564** (0.000)	0.099 (0.337)	صعوبة الامتحان
-0.033 (0.748)		الاستعداد للامتحان

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

في ضوء تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات يُمكن إستنتاج ما يلي:

أ. رتبت نتائج تحليل بيانات الدراسة معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني في المرتبة الأولى محور صعوبة الامتحان، يليه في المرتبة الثانية محور الاستعداد

للامتحان، وفي المرتبة الثالثة محور بيئة الامتحان.

ب. أظهرت نتائج التحليل أن كافة فقرات المحور الثلاث هي معوقات لاجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني بمستوى دلالة إحصائية 5%، ما عدا الفقرات التالية والتي لم تُظهر نتائج التحليل أنها تُعيق اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني عند مستوى دلالة إحصائية 5%:

رقم الفقرة	الفقرة	المحور
4	الاعتماد على ملخصات معدة مسبقاً	صعوبة الامتحان
7	عدم كفاية وقت الامتحان	صعوبة الامتحان
9	اهتمام غير كافي للنجاح في الامتحان	الاستعداد للامتحان
12	عدم حضور دورات JCPA	الاستعداد للامتحان
14	لا تُشكل رسوم الامتحان عبئاً على الممتحن	الاستعداد للامتحان
18	توقيت عقد الامتحان غير مناسب	بيئة الامتحان
19	بيئة الامتحان (قاعات، مراقبة...) غير مناسبة	بيئة الامتحان
20	عدم دقة تصحيح إجابات الامتحان	بيئة الامتحان

مع نتائج دراسة (Sugahara, S., et al, 2009).

ز. يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين صعوبة الامتحان وبيئته، بينما لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين صعوبة الامتحان والاستعداد له، وبين الاستعداد للامتحان وبيئته.

التوصيات

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج واستنتاجات، يُمكن التوصية بما يلي:

أ. أن تأخذ الجهات القائمة على امتحان مزاوله مهنة المحاسبة القانونية ممثلة في الهيئة العليا لمهنة المحاسبة، وجمعية المحاسبين القانونيين بالاعتبار آراء عينة الدراسة بتحديد نطاق الامتحان، ووضوح أسئلته، والتوزيع العادل للعلامات بين ورقتيه.

ب. اعتماد مراجع حديثة ومحددة لمادة الامتحان، ليتسنى للمتقدم التركيز عليها واجتياز الامتحان.

ج. حضور المتقدمين للامتحان دورات JCPA، وأن يكون لديه خبرة كافية في مجال التدقيق.

د. إجراء دراسات مستقبلية حول تأثير عوامل أخرى غير موجودة في الدراسة مثل نوع اعتماد الجامعة.

هـ. إجراء مقارنات بين معوقات اجتياز الامتحان للمرة الأولى ولأكثر من مرة، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى عدم النجاح في الامتحان في كل مرة.

و. إعادة النظر في رسوم الامتحان وزيادتها، ويُتوقع أن يُحسن ذلك من استعداد المتقدمين للامتحان، وعدم الاستكانة لفكرة التقدم للامتحان لأكثر من مرة.

ج. توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في إجابات أفراد العينة لمعوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني تبعاً للخبرة العملية في مجال التدقيق المتعلق بالمحور الثالث (بيئة الامتحان)، بينما لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد العينة تبعاً للخبرة العملية في مجال التدقيق حول المحور الأول (صعوبة الامتحان) والمحور الثاني (الاستعداد للامتحان)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Titard P., L., and Russell K., A., 1989).

د. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في إجابات أفراد العينة لصعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته كمعوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني تبعاً لنوع الجامعة (حكومية أو خاصة)، وتعارض هذه النتيجة نتيجة دراسة (Self, S., et al, 2013).

هـ. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في إجابات أفراد العينة لصعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته كمعوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني تبعاً للمؤهل العلمي (بكالوريوس أو دراسات عليا أو أخرى)، وتعارض هذه النتيجة نتائج دراسة (Boone, J., et al, 2006).

و. يمكن تفسير التعارض في الفروقات ذات دلالة إحصائية تبعاً لنوع الجامعة مع دراسة (Self, S., et al, 2013) لإختلاف مجتمع الدراسة، ومع دراسة (Boone, J., et al, 2006) تبعاً للمؤهل العلمي لإختلاف مجتمع وفترة الدراسة.

و. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في إجابات أفراد العينة لصعوبة الامتحان، والاستعداد له، وبيئته كمعوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني تبعاً للجنس (ذكر أو أنثى)، وتتفق هذه النتيجة

المراجع

- Aghimien, P., and Fred, D., 2010, CPA Licensing Requirements, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 14 (3), 1 – 20.
- Allen, A., and Woodland, A., 2006, The 150 Hour Requirement and the Number of CPA Exam Candidate, Pass Rates, and the Number Passing, *Issues in Accounting Education*, 21 (3), 173 – 193.
- Arens, A., and Elder, R., 2006, Perspectives on Auditing Education after Sarbanes – Oxley, *Issues in Accounting Education*, 21 (4), 345-362.
- Boone, J., Legoria, J., Seifert, D., and Stammerjohan, W., 2006, The Associations among Accounting Program

حميدات، جمعة فلاح وآخرون، 2013، تقييم الأهمية النسبية لموضوعات امتحان مزاوله مهنة المحاسبة القانونية في الأردن: دراسة ميدانية، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 9 (2)، 259 – 293.

الرجبي، محمد، 1995، تقييم امتحان مجلس مهنة تدقيق الحسابات الأردني: دراسة ميدانية، *مجلة أبحاث اليرموك – سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، جامعة اليرموك، 11 (3)، 69 – 104.

قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (32) لسنة 1985. القانون المؤقت لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003

- Chartered Accountants in England and Wales*, 1882 - 1981.
- Momany, M., 2013, The Relationship Between Professional Exam Performance and Certain Demographic Characteristics of Jordanian CPA Candidates, *Global Review of Accounting and Finance*, 4 (1), 119 – 132.
- Sekaran, U., and Bougie, R., 2010, *Research Methods for Business: A Skill Building Approach*, (5th ed), Wiley.
- Self, S., Weaver, D., Proctor, J., and Hicks, M., 2013, Candidate Performance on The Certified Public Accountant Exam: Empirical Analysis, *International Journal of Education Research*, 8 (1) 76 – 88.
- Sugahara, S., Hiramatsu, K., and Boland, G., 2009, The Factors Influencing Accounting School Students' Career Intention to Become a Certified Public Accountant in Japan, *Emerald Insight – Asian Review of Accounting*, 17 (1), 5 – 22.
- Snyder, A., 2004, Tips on Preparing Employees for Then New CPA Exam, *Journal of Accounting*, March, 11 – 12.
- Titard, P., L., and Rusell, K., A., September 1989, Factors Affecting CPA Examination Success, *Accounting Horizons*, 53 – 59.
- Attributes, 150 – Hour Status, and CPA Exam Pass Rates, *Journal of Accounting Education*, 24 (4), 202 – 215.
- Boyd, D., Boyd, S., and Berry, P., 2009, A Primer for Accounting Certification: Complete Analysis of The Process wit Listing of Sources, *Journal of Business Education*, 2 (7), 83 – 96.
- Brahmasrene, T., and Whitten, D., 2001, Assessing Success on the Uniform CPA Exam: A Logic Approach, *Journal of Education for Business*, September / October, 45 – 50.
- Buchholz, A., and Kass, F., 2011, A Study of Accounting Students' Perception of Changes in Requirements for Certified Public Accountants License in New York State, *Proceeding of ASBSS*, 18 (1), 70 – 82.
- Chron, K., and Lows, D., 2009, Becoming a CPA: Evidence from Recent Graduates, *The Accounting Education Journal*, 19, 143 – 160.
- Fleming, R., J., Graci, S., P., and Thompson J., E., 2004, An Examination of Early US Twentieth Century First-Year Accounting Ttextbooks, *Accounting History*, 9 (1), 60 – 90.
- Freear, J., 1982, *The Final Examination of The Institute of*

The Obstacles of Success of Jordanian Certified Public Accountant

*T. Abd Al-Jaleel, A. Thaher**

ABSTRACT

This paper aims at identifying the obstacles of success of Jordanian Certified Public Accountant (JCPA) examination, and the correlation between those obstacles and each of the demographic factors related to the academic qualifications, experience, gender, and type of universities that the respondents were graduated from.

To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed to a random sample of (120) of the study population, the number of questionnaires returned and suitable for analysis was (96), with a response rate of 80%.

The results of the statistical analysis indicated that each of the three types of obstacles (exam difficulty, exam preparation, and exam environment) is statistically significant at 95% confidence level.

The study revealed that the most significant obstacle was the unlimited scope of the exam, followed by non existence of specific references for the material of the exam, and the change of laws continuously. The results of the study, however, indicated no statistical differences for all three types of obstacles related to academic qualification, experience, gender, or type of universities the respondents were graduated from. Meanwhile, the results revealed statistical differences between respondents related to experience for the exam environment only.

Keywords: Jordanian Certified Public Accountant, Auditing in Jordan, The Exam for Jordanian Certified Public Accountant.

*Faculty of Business, The University of Jordan. Received on 27/5/2014 and Accepted for Publication on 14/7/2014.